

شهدت الانتخابات الأوروبية التي جرت في عام ٢٠١٤م وصول عدد قياسي من الأحزاب الشعبوية -من المتشككين في أوروبا و كارهي الأجانب- إلى البرلمان الأوروبي، وأثناء انعقاد الهيئات التشريعية المعنية، كانت نزعتهم الجوهرية -وما تزال- هي النقد، لقد استغلوا بنجاح أزمات منطقة اليورو وعمليات الهجرة، داعمين نزعات الاستقطاب والتشرد، وخلال تلك الفترة أيضا- وبينما كانت بعض الأحزاب في مرحلة الاختفاء- كانت حركات مختلفة مناهضة للمؤسسات تكسب دعما في كثير من بلدان أوروبا، وعزز من الحركات الشعبوية حدثان رئيسان على وجه الخصوص؛ هما: الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكسيت»، وانتخاب دونالد ترامب -رئيسا للولايات المتحدة.

وفي أعقاب تلك الانتصارات خاضت الفرنسية «مارين لوبان»- صاحبة النزعة القومية، الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٧م، إلا أنها في نهاية المطاف أخفقت في الفوز، وبالرغم من هذه النكسة، فإن بعض الأحزاب السياسية -كالحزب الاشتراكي في فرنسا، أو الحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا- تشهد خسارة المزيد من الدعم، وفي ألمانيا أيضا استولى حزبان شعوبيان على السلطة بعد انتخابات مارس ٢٠١٨م.

وكثيرا ما يسعى السياسيون الشعبويون إلى إرضاء الناخبين بطريقة عاطفية بدرجة كبيرة مع تجنب الاعتبارات العقلانية في كثير من الحالات، ومع إذكاء نيران التمرد ضد المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، ويجري الجمع بين هذا النهج، سواء كان يساريا أو يمينيا، وبين أيديولوجيات أخرى مثل القومية «التقليدية» المرتبطة ارتباطا وثيقا بثقافة الهوية واللغة ودين المواطنين الأصليين في مواجهة الطوائف الأخرى مثل المهاجرين على سبيل المثال، أو الحمائية، وهي تقييد التجارة الدولية، وحماية الشركات الوطنية والوظائف من المنافسة الأجنبية، وقد كانت هذه الحمائية- التي هي نوع من القومية الجديدة- بمثابة أحد أركان حملة ترامب. إن الشعبوية الأوروبية، والتي اجتمعت اليوم مع القومية والحمائية وإرهاب الأجانب، تشكل تحديات أيديولوجية وثقافية خطيرة، وهي أيضا غير ليبرالية، وذلك لأنها ترفض آليات الرقابة المتوازنة (check-balance) وفكرة الشعبوية؛ لأن الشعبوية ترى -في المقام الأول- أن السيادة ينبغي أن تكون مطلقة، وأن الاعتماد المتبادل أمر خطير، ولكونها مناهضة لفكرة

السُّلْطَة فوقَ القومِيَّة، يبدو أنَّ الشَّعبويَّة الأوروبيَّة تتسمُ أيضًا بالنَّزعة المتشككة في الاتِّحاد الأوروبي، التي تتعارضُ مع كُلِّ من أهدافِ الاتِّحاد الأوروبيِّ ووسائله؛ وهي الطَّبيعةُ الجوهريةُ للبنىَّة الأوروبيَّة ذاتها، استنادًا إلى الاعتمادِ المتبادلِ بينَ الدُّول.

إنَّ صعودَ الشَّعبويَّة في أوروبا يُمثِّلُ تحديًا خطيرًا للقرنِ الواحدِ والعشرين، فهي تعملُ على زيادةِ تفككِ النِّظامِ الحزبيِّ، وتفتحُ البابَ أمامَ تزايدِ التَّأثيرِ الرُّوسِيِّ في أنحاءِ أوروبا، بدءًا من جمهوريَّاتِ الاتِّحادِ السُّوفيتيِّ السَّابقِ أو دولِ البلقانِ الغربيَّة، كما أنَّ صعودَ النَّزعةِ المناهضةِ للمهاجرين وللمشاعرِ الأُمميَّة يُنتجُ تبعاتٍ خطيرةً على الديمقراطيَّة الليبراليَّة ذاتها، فهي تُزَعزِعُ التَّوازنَ السِّياسيَّ في أوروبا، كما يُعدُّ أحدُ توابِعها هو نهايةُ الاحتكارِ الثَّنائيِّ لليسارِ الوسط-يمينِ الوسط-الَّذي سادَ السِّياسة الأوروبيَّة منذُ نهايةِ الحربِ العالميَّةِ الثَّانية؛ معَ تحوُّلٍ واضحٍ باتجاهِ اليمينِ وكرثةِ ليسارِ الوسط، ومنَّ ثمَّ فقدَ نالَ الحزبُ الاشتراكيُّ الحاكمُ في فرنسا في الانتخاباتِ الأخيرة: ٧ فقط من الأصوات؛ وفي هولندا، انخفضتُ نسبةُ تأييدِ حزبِ العملِ من ٢٤,٨ في عام ٢٠١٢م إلى ٥,٧ فقط في عام ٢٠١٧م، أمَّا حزبُ الديمقراطيِّين الاشتراكيِّين النَّشيكِيِّ، الَّذي كانَ قد فازَ بما يقربُ من ثلثِ الأصواتِ في الاقتراعِ الشَّعبيِّ في عام ٢٠٠٦م، فقدَ هَوَّتْ نسبةُ تأييدهِ في الاقتراعِ الشَّعبيِّ لعام ٢٠١٧م؛ حيثُ حصلَ فقط على ٧,٣ من الأصوات، وحتَّى في الدُّولِ الإسكندنافيةِ، فإنَّ أحزابَ يسارِ الوسطِ التي كانتُ مُهيمنةً يومًا ما تشهدُ تراجعًا، بينما تتحوُّلُ أحزابُ يمينِ الوسطِ باتجاهِ مواقفِ قوميَّة، أو تستخدمُ سياسيَّةً وخطابًا شعبويِّين، وبعدَ الانتخاباتِ الهولنديَّة عام ٢٠١٧م، تبنَّى ائتلافُ رئيسِ وزراءِ يمينِ الوسطِ (مارك روتي) السِّياساتِ المتأثِّرة بالفكرِ الشَّعبيِّ حولَ الهجرة، وفي إيطاليا انخفضَ دعمُ الحزبِ الديمقراطيِّ في عهدِ رينزي إلى ١٩ فقط في حينِ قامَ برلسكُوني، الَّذي تعهَّدَ في وقتٍ مُبكرٍ من حملتهِ الانتخابيَّة ٢٠١٨ بالتزامه بموازنة موقفِ رابطة الشمالِ الرَّاديكاليِّ المناهضِ للهجرة، بالتَّصديقِ على ترحيلِ أكثرِ من ٦٠٠,٠٠٠ لاجئٍ وصلوا إيطاليا منذُ عام ٢٠١٥م.

إنَّ منْ شؤمِ الطَّالعِ -حقيقةً- أنَّ شعبيَّةَ الرئيسِ الفرنسيِّ اليومِ تصلُ إلى أدنىِ مستوياتها؛ حيثُ أظهرَ آخرُ استطلاعاتِ الرَّأي أنها هبطتُ إلى أدنىِ مستوى لها لتبلغَ ٢٩، وفي ألمانيا أثارَ قرارُ المستشارِ «أنجِيلَا ميركل»

في عام ٢٠١٥م بفتح الأبواب أمام اللاجئين أزمة داخل الاتحاد الأوروبي، وأشعل شرارة صعود الحركات المناهضة للمهاجرين، وكنتيجة لذلك فاز حزب البديل من أجل ألمانيا بنسبة ١٢,٦ من الأصوات في سبتمبر ٢٠١٧م، ودخل البوندستاغ ب (٩٤) مقعدًا، مما أزعج النظام السياسي الألماني في مرحلة ما بعد الحرب، وأدت الانتخابات الأخيرة في ميونيخ إلى إضعاف كتلة «ميركل» السياسية، وفي أكتوبر ٢٠١٧م قاد رجل الأعمال- الذي تحوّل إلى سياسي- أندريه بابيس- المناهض للمهاجرين- حزبه إلى النصر، وأصبح رئيس وزراء جمهورية التشيك. وفي شهر أكتوبر، كذلك، فاز حزب الحرية النمساوي بنسبة ٢٦ من أصوات الشعب، وانضم إلى الائتلاف الحاكم. وفي يناير عام ٢٠١٨م أعيد انتخاب (ميلوس زيمان) رئيسًا للتشيك استنادًا إلى موقفه المناهض للهجرة. وأصبح حزب «حركة النجوم الخمسة» حزبًا إيطاليًا في مارس، في حين قفزت نسبة تأييد رابطة مناهضة المهاجرين من ٤ إلى ١٨ متجاوزة حزب برلسكوني، «فورزا إيطاليا»، وأصبحت القوة المسيطرة على اليمين.

وقد كثفت الحكومات الشعبوية في المجر وبولندا من جهودها لإضعاف المنظومات الليبرالية الأساسية، مثل الصحافة الحرة والمجتمع المدني والمحاكم الدستورية، إلخ، بصورة عززت من هوياتهم الوطنية عرقياً ودينياً. وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، صار هذا التوجه مقوّضاً بقوة مصير أوروبا. وفي نفس الوقت، يُقدّم «بوتين» في روسيا نموذجاً جذاباً للاستبدادية والثقة الوطنية، والتي تتأرجح ما بين الوطنية المتجددة والقومية العرقية والتقليدية الدينية، فقد أثبت هذا النموذج أنه مغرٍ للغاية للحركات الشعبوية الأخرى، والتي سيتم تمثيلها في البرلمان الأوروبي القادم بنسبة كبيرة.

ومن بين إجمالي عدد (٧٥١) من أعضاء البرلمان الأوروبي في البرلمان الأوروبي هناك حالياً (١٥١) عضواً يميلون إلى جماعات تنتقد الاتحاد الأوروبي على الملأ أو تناهضه، وهناك على الأقل ١٢ آخرون غير منتمين. وبعد الانتخابات الجديدة، تطرح هذه الجماعات خطة لنسف السياسة في عام ٢٠١٩م، مستهدفين بتأثيرهم هذا الاتحاد الأوروبي من حيث القرارات التي اتخذها البرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والمجلس الأوروبي، والبنك المركزي الأوروبي.

ومن غير الواضح -حتى الآن- كيف سيكون تأثير هذا المدّ الشعبيّ الحالي على مستقبل أوروبا؟ ولهذا السبب يتزايد القلق في بروكسل، وعواصم الاتحاد الأوروبي الرئيسيّة بسبب الحضور الشعبيّ الكبير في برلمان ٢٠١٩م، والذي قد يحدّ من طموحات الرئيس «ماكرون» في إصلاح أوروبا. وعلى الجانب الآخر سينعكس خروج المملكة المتحدة -إلى جانب (٧٣) عضوًا من ممثلي أعضاء البرلمان الأوروبي- بشكلٍ خطيرٍ في النتائج البرلمانيّة الأوروبيّة.

في الواقع فإنّ الشعبيين، دون التّخفيف من موقفهم تجاه بروكسل، يتراجعون تكتيكيًا عن بعض الرّسائل السياسيّة المتشددة؛ مثل الدّعوة الصّريحة لمغادرة الاتحاد الأوروبي، ففي فرنسا -على سبيل المثال- لم يعد هناك مؤيدون لفكرة خروج فرنسا من الاتحاد الأوروبي، وفي إيطاليا، لا تضغط الأحزاب الحكوميّة تجاه مغادرة الاتحاد الأوروبي على الرّغم من قيام كلا الحزبين بحملة لتأييد الخروج في الماضي.

وإذا تمكّن الشعبيون من الاتحاد كقوة واحدة في البرلمان، فعندئذ يمكن أن يستجمعوا قوتهم للبدء في تنفيذ أجندتهم المناهضة للاتحاد الأوروبي، وصولًا إلى تدمير نظام العملة الموحدة، وتدمير بنية الاتحاد الأوروبي نفسه في النهاية، لقد حان الوقت لاستغلال كلّ لحظة من الآن وحتى الانتخابات الأوروبيّة الجديدة في تنبيه الرأى العامّ والمواطنين الديمقراطيين، وتعزيز الضّمير الأوروبي، وذلك باستخدام أيّ وسيلة ممكنة، لاسيّما وسائل الإعلام التقليديّة ووسائل التّواصل الاجتماعيّ.

\*\*\*